

البعد الاقتصادي في العلاقات التركية العربية: التحديات والفرص

رجب يورلماز

»

إن الدول العربية التي أكملت خطوات العولمة بعد عودة السلام الإقليمي وإرساء التعاون، ستكون قادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتخلص من العديد من المشاكل البنيوية في اقتصاداتها. وفي جميع هذه المراحل تعتبر تركيا الفاعل الوحيد المؤهل للعب دوراً محورياً في تحقيق الدول العربية لهدفها هذا.

«

تلك الجهود بسبب الاحتلال وتعرضها للحروب بالوكالة في سياق الصراع العالمي للقوى، شهدت هذه الدول التي تعتبر حديثة تاريخياً مشاكل فيما بينها. ومثال على ذلك؛ فرضت بعض الدول الخليجية حصاراً على دولة خليجية أخرى ما تسبب في مشاكل تجارية كبيرة بالمنطقة. كما أصبحت دول المنطقة بعيدة كل البعد عن أن تكون لاعباً عالمياً بسبب سياساتها المعتمدة على الخارج ويمكن التدخل في شؤونها في أي وقت.

الأمر الأول الذي من شأنه أن يساعد الدول العربية في كسر سوء الحظ الذي أصبح حلقة مفرغة حتى وقت قريب هو الاستفادة من فرص التعاون الإقليمي. ويبدو أن رياح التطبيع التي

تعتبر منطقة الشرق الأوسط بمثابة ساحة صراع في جميع العصور على مر التاريخ. وفي هذا الإطار أصبحت في قلب الصراع على السلطة في القرن الأخير من خلال ثرواتها من الموارد الطبيعية، وذلك في نطاق النظام الاقتصادي العالمي المبني على نموذج الإنتاج القائم على النفط والغاز. ولم يتوفر أي استقرار في الفترة الأخيرة في دول المنطقة التي تأثرت بالأنظمة الحاكمة التي يعتبر معظمها أنظمة استبدادية وبالسياسات التعسفية وبالسياسات الاقتصادية غير المستقرة الناجمة عن جميع هذه العوامل. لقد بذلت دول هذه المنطقة جهوداً من أجل التخلص من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، لكن مع توقف





TÜRKİYE

تهب على الخليج قد مهدت الطريق لاتخاذ هذه الخطوات. ولكن يجب عدم نسيان أن إحلال السلام في المنطقة هو أهم شرط لإقامة التعاون الإقليمي. إن الدول العربية التي أكملت خطوات العوالة بعد عودة السلام الإقليمي وإرساء التعاون، ستكون قادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتخلص من العديد من المشاكل البنيوية في اقتصاداتها. وفي جميع هذه المراحل تعتبر تركيا الفاعل الوحيد المؤهل للعب دوراً محورياً في تحقيق الدول العربية لهدفها هذا. حيث تبرز تركيا كدولة يمكنها أن تمثل مرشداً ودليلاً لدول المنطقة سواء في إرساء السلام والتعاون الإقليمي أو في الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي والأسواق العالمية. كما أن تركيا تمثل نموذجاً لا مثيل له حيث أكملت تحولها الديمقراطي واندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، ونجحت في الانتقال إلى الاقتصاد القائم على الإنتاج، والأهم من ذلك أن لديها مشتركات دينية وثقافية مع دول المنطقة. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن

رغم العديد من النقاط المشتركة مثل الدين والثقافة واللغة ، جعلت هذه البلدان أكثر عرضة للتدخلات الأجنبية.

من ناحية أخرى ، وباستثناء الدول المتأثرة سلباً بشكل كبير من مرحلة الربيع العربي ، تعتبر البلدان التي تحاول التخلص من آثار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة دولاً تمر بعملية تحول هيكلية. ومن الأمثلة التي تشير إلى الجهود من أجل التغيير في هذه البلدان ، العديد من التطورات مثل محاولات الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وتغيير النظام ، ومطالب المجتمع بالتحول الديمقراطي ، وزيادة فعالية المجتمع المدني ، وزيادة تأثير فعالية التواصل الاجتماعي ، وكسر احتكار الأمن والإعلام في الإدارات المركزية ، وبدء المرأة في إسماع صوتها بشكل أكبر في العمل والسياسة.

لكن العوامل التي تظهر جلاء حالة عدم الاستقرار غير المنتهية في المنطقة مثل الإرهاب الجديد وانتشار عصابات المخدرات والجريمة المنظمة وزيادة قضايا الفساد القائمة أصلاً ، هي أمور أيضاً لا تزال تعيق تحقيق الاستقرار الدائم وبيئة السلام في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تحولات القوى الإقليمية والعالمية وتكثيف العمليات الأمنية في دول المنطقة أيضاً تمثل عائقاً أمام جهود الاستقرار الإقليمي. حيث أن حالة عدم الاستقرار المشار إليها والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم ، تتسبب في استمرار زيادة العنف فيما يتعلق بالأحداث المجتمعية في دول المنطقة مثل العراق ولبنان وتونس. ويبدو أن

إخفاقاتها في إدارة الأزمات ، إلى حرب أهلية مع أخطاء كبيرة مثل الاستخدام المفرط للقوة ضد مجتمعاتها ، كما هو الحال في سوريا. ومن ناحية أخرى ، فإن هذه المرحلة التي يُعتقد أنها نجحت في ليبيا ، أوصلت هذا البلد أيضاً إلى نقطة جرّته إلى حرب أهلية بسبب الثغرات في نظام إدارة الدولة ، وعدم تشكّل الهيكلية المناسبة لتقاليد الدولة.

أمّا الأزمة التي ظهرت في الاقتصاد بشكل أكبر في دول مثل لبنان والعراق ، فقد خلقت جوّاً من الفوضى في هذه البلدان في تلك الفترة بسبب صدمات أسعار النفط وعدم الاستقرار في السياسة الداخلية. ويمكن القول إن الاستقرار السياسي والاقتصادي لم يتحقق بالكامل بعد في دول شمال إفريقيا مثل تونس والجزائر رغم أنها نجت من هذه المرحلة بأقل ضرر نسبياً من خلال استخدام أدوات مؤسسية وديمقراطية نظراً لكون أنظمتها أكثر فعالية مقارنة بدول الشرق الأوسط.

يمكن القول هنا إن العامل الرئيسي وراء تسبب مرحلة الربيع العربي في حالة عدم الاستقرار والأزمات في المنطقة لا يعود فقط إلى فشل الأنظمة في إدارة الأزمات وافتقارها إلى الشفافية ، بل أيضاً فشل الأنظمة في توفير الحد الأدنى من شروط التنمية الإنسانية. ومن ناحية أخرى ، فإن الافتقار لتطوير شبكات التعاون الإقليمي ساهم في بقاء الأنظمة وحدها تجاه حل الأزمات التي انتشرت بشكل كبير في المنطقة. وهذا ما رأيناه في أزمة الخليج ، حيث أن النزاعات التي شهدتها الدول الجارة في المنطقة

تركيا تبرز كشريك ليس له مثيل فيما يتعلق بتحقيق دول المنطقة لأهدافها المذكورة أعلاه ، حيث تعتبر وسيلة للوصول إلى السوق الأوروبية (الاتحاد الجمركي) ويمكن للدول الاستفادة من موقعها الجغرافي.

مسار العلاقات بعد الربيع العربي: الأزمات والآثار الاقتصادية

ساهمت مرحلة الربيع العربي في دخول دول الشرق الأوسط في فترة شهدت فيها تغييرات كبيرة. حيث أن التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل العولمة والتطور التكنولوجي الذي بدأ مع نهاية الثمانينيات ، بدأت تظهر آثارها مع مرحلة الربيع العربي في دول الشرق الأوسط التي تحكمها أنظمة استبدادية وقمعية. وخلافاً لبقية العالم ، فإن عملية التغيير هذه حوّلت دول المنطقة إلى مصدر للفوضى والأزمات. وبلا شك ، فإن أكبر سبب خارجي لهذا التأثير الذي دمر تلك المرحلة هو الأهمية الاستراتيجية التي توليها القوى العالمية لهذه المنطقة. وإضافة إلى ذلك ، فإن أهم سبب داخلي جرّ المنطقة إلى الفوضى هو عدم تأسيس علاقة صحيحة بين الدولة والمجتمع ، إضافة إلى الإدارة المركزية الضعيفة القائمة على استمرار الفراغ في السلطة.

وفي تلك الفترة لم تستطع الأنظمة في دول المنطقة أن تدير مطالب القاعدة الشعبية للتغيير ، بسبب عدم مقدرتها على مواكبة توجهات التغيير في العالم ولأنها لا تمتلك هيكلاً إدارياً شفافاً. حيث قامت الأنظمة بتحويل

هذه الأحداث المجتمعية التي تسبب في تغيير الأنظمة في هذه البلدان لها عواقب وخيمة جراء دوافعها الاقتصادية.

خطوات التطبيع وفرص التعاون والتوقعات المستقبلية

تسببت تأثيرات الديناميات المتغيرة مؤخراً في المنطقة في بدء ظهور مراحل عودة العلاقات بين دول المنطقة إلى مسارها الطبيعي والتخفيف من التوتر. وبدون شك بدأت أهم التغييرات السياسية بمرحلة إعادة تشكيل السياسة تجاه المنطقة مع التغيير في الإدارة الأمريكية. وكان التغيير الأول في السياسة في هذا الاتجاه هو الانتقال من سياسة الضغوط القسوى تجاه إيران خلال عهد ترامب إلى السياسة التصالحية. وبالإضافة إلى ذلك ، تم حرمان دول مثل الإمارات والسعودية من حريتها في القيام بما تشاء في مناطق خارج الخليج ، مقابل تحقيق رغبات الولايات المتحدة مثل سياسات التطبيع مع إسرائيل. وفي هذا الصدد ، يمكن القول إنهم اتجهوا إلى اتباع سياسات سلمية في المنطقة ، في ظل الظروف التي انخفض فيها دعم الولايات المتحدة.

وبالنظر إلى القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للإمارات لاسيما في المنطقة التي تقع بها ، فإنها تسعى لعدم مواجهة إيران التي قد تشكل خطراً عليها ، وفي نفس الوقت هناك سياسة منطقية أخرى للإمارات تتمثل في أنها ستقيم علاقات جيدة مع تركيا التي تمتلك قيماً ديمقراطية

وزخماً تاريخياً غنياً وسيطرت على بقعة جغرافية واسعة وتعتبر القوة الرادعة الأكثر أهمية في المنطقة. وبعد التصريحات فيما يتعلق بتحسين العلاقات بين البلدين في هذا الصدد ، كان وصول ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى تركيا تطوراً استراتيجياً بالغ الأهمية. كما كانت صفقة الاستثمار البالغة 20 مليار دولار التي تم التوصل إليها خلال هذه الزيارة بمثابة البداية ، حيث أعلنت الإمارات خلال الأيام الأخيرة رغبتها في الدخول في شراكة في الاستثمارات الصناعية الضخمة في تركيا. وتعد الاتفاقية الموقعة مؤخراً حول المبادلة بالعملات المحلية بقيمة مكتوبة بحجم 18 مليار درهم إماراتي مقابل 64 مليار ليرة تركية بمثابة بشرى لهذه التطورات.

كان من الضروري أن تعلن دول الخليج عودتها للمصالحة من خلال إنهاء الأزمة الخليجية فيما بينها ، من أجل أن تصل برامج التنويع الاقتصادي لدول المنطقة في نطاق مشاريع رؤيتها لفترة ما بعد النفط ، إلى أهدافها وغاياتها المرجوة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التوترات بين هذه الدول بسبب القضايا السياسية بدأت تنعكس على مصالحها الاقتصادية. وفي هذا السياق ، فإن المنافسة الاقتصادية بين السعودية والإمارات التي تربطهما علاقات صداقة ، برزت إلى الواجهة مع تأثير التوترات السياسية وراء الكواليس. وبدأت الخطوة الكبيرة الأولى في هذا الصدد من خلال القانون الصادر عن المملكة العربية السعودية العام الماضي ، والذي اشترط على الشركات العالمية

نقل مقارها الرئيسية إلى داخل المملكة. بعد ذلك ، دخلت الدولتان في سباق يمكنهما من إقامة علاقات جيدة مع أطراف من خارج المنطقة. وانعكاساً لهذه التطورات ، صدرت مؤخراً تصريحات إيجابية من كلا البلدين تجاه تركيا. إلا أن الإمارات سبقت السعودية بخطوة في هذا السياق وأصبحت متقدمة بخطوة للأمام في هذه المنافسة. وبالطبع ، كان لحادثة مقتل الصحفي "خاشقجي" تأثير كبير أيضاً في ذلك.

علاوة على ذلك ، يمكننا إضافة سبب آخر إلى أسباب مرحلة تحسين العلاقات التركية الخليجية المذكورة ، وهو انتقال البلدان إلى سياسات أكثر دبلوماسية جراء المشاكل الاقتصادية التي نشهدها في جميع أنحاء العالم خلال مرحلة جائحة كورونا التي نمر بها. وتسعى الدول في مثل هذه الظروف الاقتصادية إلى التوجه إلى سياسات المصالحة المتبادلة بدلا من السياسات التي من شأنها أن تخلق المزيد من الأعداء والمشاكل. وبالطبع ، ينطبق هذا الأمر على تركيا أيضا ، لذلك من الضروري النظر إلى الخطوات المحتملة لعودة علاقات تركيا مع مصر وإسرائيل من هذا المنظور. وتعتبر سياسات تحسين العلاقات الثنائية التي يتم فيها رسم خطوط المبادئ الأساسية بكل وضوح ، ذات أهمية مصيرية للبلدان التي تمر بمثل هذه الأزمات الاقتصادية. ■

رجب يورماز: أكاديمي من تركيا، استاذ مساعد
دكتور في العلوم الاقتصادية بجامعة انقره
يلديريم بايزيد.